

سابتكو
SAPTCO

الشركة السعودية للنقل الجماعي

الملف
الصحفي
NEWSPAPER FILE

حلول النقل المتكامل
Integrated Transport Solutions



اليوم : الخميس 19 / 5 / 2016م

المحتوى

<p><u>استعرض فرص الاستثمار في القطاع العوهلى: تحديات تنظيمية واقتصادية واجتماعية تواجه قطاع النقل العام</u></p>	<p>الرياض جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية</p>
<p><u>مليار ريال حجم استثمارات قطاع النقل 160</u></p>	<p>الرياض جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية</p>
<p><u>كشف عن فكرة إنشاء موائى جافة فى أربع مدن بالمملكة رئيس الخطوط الحديدية لـ«الرياض»: سنقلص المدة بين الرياض والدمام إلى ثلاث ساعات وأربعين دقيقة</u></p>	<p>الرياض جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية</p>
<p><u>خلال افتتاحه اجتماع الهيئة العربية للطيران وزير النقل: خصصة قطاع الطيران المدنى هدفه رفع الكفاءة والإنتاجية وتعزيز المنافسة</u></p>	<p>الرياض جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية</p>
<p><u>صافى الربح وصل إلى 895 مليون ريال فى ثلاثة أشهر تحليل يستعرض هوامش التشغيل لشركات قطاع النقل المدرجة فى الربع الأول</u></p>	<p>الرياض جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية</p>
<p><u>خلال افتتاحه منتدى النقل البرى أمير الشرقية: تطوير النقل يعزز مكانة المملكة فى القارات الثلاث</u></p>	<p>عكاظ www.al-azhara.com</p>
<p><u>الليموزين.. وموسوعة «غينيس»!</u></p>	<p>عكاظ www.al-azhara.com</p>
<p><u>دراسة: النقل الذكى يقلل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية</u></p>	<p>الجزيرة AL-JAZIRAH .com</p>
<p><u>بحث الفرص المتاحة أمام المقاولين السعوديين بالمشاركة فى المشروع لجنة المقاولين بغرفة الرياض تتفقد نفق المسار الأخضر بمشروع قطار الرياض</u></p>	<p>الجزيرة AL-JAZIRAH .com</p>

في الجلسة الثانية من منتدى النقل البري
ألف فرصة وظيفية يوفرها النقل التعليمي في المملكة 32

اليوم

استعراض فرص الاستثمار في القطاع

العوهلي: تحديات تنظيمية واقتصادية تواجه قطاع النقل العام

أوضح رئيس هيئة النقل العام د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن العوهلي أن التحديات التي تواجه القطاع عديدة منها التحديات التنظيمية التي تبرز من خلال غياب السياسات والاستراتيجيات والخطط العامة المتكاملة التي تهدف إلى تطوير وتحسين النقل العام بالمدن، وعدم وجود تشريعات في الأنظمة البلدية والمرورية لتفعيل النقل العام وتحسين أدائه وتعدد الجهات الحكومية ذات العلاقة بالنقل العام واختلاف الاهتمامات والأولويات وخاصة بين جهات التشريع وجهات التنفيذ، وعدم تحديث الأنظمة المؤثرة بالنقل العام لمواكبة التطورات، ذاكراً بأن من الحلول التي اتخذت في هذا الجانب هي اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنقل، والقرارات الحكومية في دعم النقل العام، الى جانب الأهداف التي وضعت لهيئة النقل العام، وقرار مجلس الوزراء الذي نص على التنسيق بين وزارات الداخلية والشؤون البلدية والقروية والنقل في مجال النقل العام وتخطيط المدن، وإنشاء الهيئة.

ولفت العوهلي إلى تحديات مالية واقتصادية تتمثل في ضعف المردود المالي لقطاع النقل العام الجماعي للركاب وبالتالي عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيه، وانخفاض الكثافة السكانية نتيجة لتوسع المدن السعودية مما يزيد من تكاليف التشغيل مع انخفاض عائدات الركاب، وسهولة تملك السيارات الخاصة للأسر والأفراد والعمالة، ومن الحلول التي اتخذت في هذا الجانب التمويل الحكومي، والإيرادات غير التشغيلية، وعقد الشراكات مع القطاع الخاص، وأيضا تكامل التخطيط الحضري وتخطيط النقل، وتشجيع الكثافات السكانية على مسارات النقل العام، بالإضافة إلى وضع ترتيبات لتشجيع استخدام النقل العام وتقليل استخدام السيارة الخاصة.

وأما التحديات الاجتماعية فاختصرها العوهلي في نظرة المجتمع لاستخدام حافلات النقل العام واقتصرها على العمالة ومن في حكمهم، وخصوصية المرأة في المجتمع السعودي، والرغبة في التملك والاستقلالية، ومن الحلول التي اتخذت في هذا الجانب اعتماد المواصفات والجودة العالية لمنظومات النقل، اقتراح عربات للعوائل في مشروع مترو الرياض، وتنظيم برامج توعية وثقافة بمشاركة مجتمعية.

واستعرض العوهلي فرص الاستثمار في قطاع النقل العام ومنها أعمال تشييد شبكات النقل العام، وعقود توريد المركبات والمعدات والتجهيزات، وعقود تشغيل وصيانة خدمات ومرافق النقل العام "حافلات وقطارات ومحطات ومواقف وغيرها"، والتطوير والاستثمار العقاري "إمكانية

الاستثمار في منشآت محطات النقل العام أو المناطق المحيطة بها"، واستثمار مشترك مع الحكومة في البناء والتشغيل، والتطوير والاستثمار العقاري "إمكانية الاستثمار في منشآت محطات النقل العام أو المناطق المحيطة بها"، والخدمات المالية والتمويلية، والخدمات الاستشارية "هندسية، إدارية، اقتصادية، برامج تسويق"، والخدمات المساندة "عقود تغذية وإسكان ونظافة وحراسة"، وتقنية المعلومات "تطبيقات، تشغيل، معدات، تركيب، صيانة"، والدعاية والإعلان "على المنشآت والمركبات والمطبوعات كالتذاكر والبطاقات"، وقطع غيار وخدمات ما بعد البيع، والتزويد بالوقود والزيوت، وخدمات توظيف وتدريب، وفرص تصنيع وزيادة المحتوى المحلي.

مليار ريال حجم استثمارات قطاع النقل 160

قدر م. خالد بن عبدالعزيز البكري الرئيس التنفيذي لأراسكو لوجيستك، عضو لجنة النقل البري بغرفة الشرقية حجم الاستثمارات في قطاع النقل بـ160 مليار ريال والتراخيص 4600 ترخيص و720 ألف مركبة نقل ثقيل تنقل 630 مليون طن وزني سنوياً.

مؤكداً أنه يعتبر من أكبر قطاعات النقل عربياً، موضحاً بأن قطاعين بهذا الحجم يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية، تأتي من إجراءات المنافذ والموانئ، أنظمة المرور، انعدام مناطق الخدمات، وتوضع كفاءة الموازين، بالإضافة الى عدم توافر مدن لوجستية متكاملة، وعدم وجود بنك معلومات حول القطاع.

وأشار م. البكري خلال ورقة عملت بعنوان "واقع وآفاق النقل خلال منتدى النقل البري بالشرقية إلى حوالي 15 هدفاً من أهداف رؤية المملكة 2030 تتعلق بطريقة مباشرة وغير مباشرة مع النقل، غير الهدف الرئيسي الذي ذهب إلى أن تكون المملكة في المركز الأول إقليمياً، مقدماً مقترحا إستراتيجية لتطوير القطاع وفقاً لرؤية 2030 تعتمد على رفع كفاءة الموازين، وتوفير مناطق خدمات، وتصنيف الناقلين، وإشراك العاملين من الخبراء قبل اتخاذ القرارات في هذا القطاع، وتحسين إجراءات المنافذ والموانئ، ودعا البكري إلى إيجاد تشريعات وأنظمة إضافية، وخدمات لوجيستية متكاملة.

كشف عن فكرة إنشاء موانئ جافة في أربع مدن بالمملكة

رئيس الخطوط الحديدية لـ«الرياض»: سنقلص المدة بين الرياض والدمام إلى ثلاث ساعات وأربعين دقيقة

كشف الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية درميح الرميح لـ "الرياض" عن معنى الإعلان الترويجي الذي أطلقته المؤسسة بعنوان "انتظرونا في 1 يونيو 2016".

وقال إن المقصود بهذا الإعلان هو تقليص المدة الزمنية بين المنطقة الشرقية ومدينة الرياض، لتصل إلى ثلاث ساعات وأربعين دقيقة بدلاً من الزمن الحالي المقدر بأربع ساعات ونصف، مبيناً في الوقت ذاته أن المؤسسة ستستمر في تقليص المدة الزمنية بين المدينتين حتى يصل إلى مستوى منافس لوقت السيارة ومقارب لوقت السفر بالطائرة بإذن الله، مضيفاً أن المؤسسة بصدد دراسة فكرة إمكانية التوسع في إنشاء موانئ جافة متطورة تحوي مستودعات ومنطقة لوجستية متكاملة الخدمات، موضحاً أن تلك الموانئ في حالة تم اعتماد جدواها الاقتصادية وتم الانتهاء من مرحلة دراستها ستكون في كلاً من مدينة الرياض وفي منطقة سدير وفي منطقة الدمام وفي مدينة جدة.

وبين درميح أن الإقبال كبير على القطارات في الآونة الأخيرة وأن نسبة إشغال المقاعد في القطارات تصل إلى 90% بسبب تطور خدمات القطارات التي نعتبرها مقبولة وسنطورها مستقبلاً وكذلك بسبب المبلغ الذي يعتبر منخفضاً أيضاً، موضحاً أن الكثير من الناس ينتقد القطارات بناء على صورة ذهنية بناها على تجارب سابقة منذ سنوات ماضية، داعياً الجميع لتجربة خدمات القطارات الجديدة التي أكد أنها متطورة باستمرار.

كما بين في كلمته التي ألقاها منتدى النقل البري إن رؤية النقل عبر الخطوط الحديدية تتمثل في إيجاد شبكة خطوط حديدية متطورة على مستوى المملكة، مرتبطة دولياً، تقدم بسواعد وطنية خدمات متميزة، بكفاءة عالية، وفق أسس اقتصادية تحقق فوائد النقل السكاني للاقتصاد الوطني، موضحاً بأنها تسعى لتقديم خدمة مميزة وبجودة عالية في بيئة عمل تشجع على العطاء وتحقق التطلعات وأبرز مزايا الخطوط الحديدية وانتشارها على مستوى المملكة، وذكر بأن النقل عبر الخطوط الحديدية يواجه عدة تحديات منها التحديات والمشاكل البيئية مثل تراكم الرمال والجمال السائبة، وكذلك تحديات أخرى مثل توفير الأيدي العاملة المتخصصة، ومحدودية التكامل مع وسائل النقل الأخرى.

خلال افتتاحه اجتماع الهيئة العربية للطيران

وزير النقل: خصخصة قطاع الطيران المدني هدفه رفع الكفاءة والإنتاجية وتعزيز المنافسة

تحت رعاية خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- دشن وزير النقل سليمان بن عبدالله الحمدان، أمس فعاليات أعمال اجتماع الجمعية العامة الـ23 للهيئة العربية للطيران المدني، الذي تستضيفه الهيئة العامة للطيران المدني في محافظة جدة.

وألقى الحمدان كلمة في افتتاح الاجتماع رفع فيها شكره لخادم الحرمين -أيده الله- على رعايته الكريمة التي حظي بها الاجتماع، وبدعم واهتمام المملكة بالبرامج والجهود التي تُبذل في إطار العمل العربي المشترك للنهوض بصناعة النقل الجوي في العالم العربي.

وبين الحمدان أن صناعة النقل الجوي تلعب دوراً حيوياً ورئيساً في اقتصاديات الدول وتؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر في تحقيق التقدم الحضاري الذي تسعى إليه الحكومات لشعوبها، وتزداد أهميتها ومتغيراتها يوماً بعد يوم، لافتاً النظر إلى أن هذه الصناعة تواجه اليوم عدداً من التحديات خاصة في عالمنا العربي، ومنها ما يتعلق بأمن الطيران المدني والسلامة الجوية والمنافسة واقتصاديات الطيران والملاحة الجوية والتشريعات والأنظمة.

وأشار الحمدان إلى رؤية المملكة لمواجهة تلك التحديات التي تتمثل في ضرورة العمل المشترك بين دول المنطقة ككتلة واحدة، من خلال الهيئة العربية للطيران المدني، علاوة على التعاون والتنسيق مع الهيئات والاتحادات العالمية ذات العلاقة، وفي مقدمتها منظمة الطيران المدني الدولي "الايكاو".

وأوضح وزير النقل أن المنافسة في سوق النقل الجوي احتدمت وتمكنت ناقلات جوية عربية من احتلال صدارة الترتيب بين أفضل الناقلات العالمية، لتفوق خدماتها وأفضلية أسعارها، مما أفقد العديد من الناقلات العالمية الكبرى حصة لا يستهان بها من السوق، فيما دعا إلى ضرورة قيام الايكاو بمسؤولياتها من خلال تقديم اقتراحات تستهدف تحقيق المزيد من المنافسة العادلة التي تضمن توفير فرص متكافئة وتتيح المشاركة الفعالة للناقلات الجوية لخدمة سوق النقل الجوي، مشيراً إلى أن من أهداف (رؤية المملكة 2030) تحقيق وتعزيز المنافسة العادلة، والدفع نحو خصخصة القطاعات والمرافق الحكومية، ومنها قطاع الطيران المدني بالمملكة، بغية رفع الكفاءة والإنتاجية.



وبين وزير النقل أن الطيران المدني في المنطقة العربية يتمتع بمقومات وأفاق وفرص كبيرة مهيأة للنمو، من أبرزها الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط قارات العالم الرئيسية الثلاث، واتساع المجال الجوي، وتوفر أساطيل جوية تعد من بين الأحدث في العالم.

وقال: إن المملكة ترى أن على الهيئة العربية للطيران المدني العمل على تحقيق حلم السوق العربية الموحدة، والسماء العربية الموحدة، مؤكداً أن الهيئة العامة للطيران المدني لن تدخر أي جهد لدعم العمل العربي المشترك، انطلاقاً من سياسة حكومة خادم الحرمين التي تسعى على الدوام لتعزيز وإرساء أسس التعاون العربي بشكل خاص والدولي بشكل عام.

بدوره أشار الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية محمد بن ابراهيم التويجري إلى اهتمام الجامعة العربية بالعمل العربي المشترك بغية النهوض بخدمات النقل الجوي في العالم العربي، مؤكداً أن هناك ثلاث دول انضمت لعضوية الهيئة العربي للطيران المدني مؤخراً وهي دولة الكويت وجيبوتي والصومال بعد جهود بذلتها الجامعة والهيئة العربية الأمر الذي رفع عدد الدول الأعضاء مما سيعزز العمل العربي المشترك.

صافي الربح وصل إلى 895 مليون ريال في ثلاثة أشهر

تحليل يستعرض هوامش التشغيل لشركات قطاع النقل المدرجة في الربع الأول

عند القاء نظرة على نتائج شركات قطاع النقل المدرجة بالسوق المالية نجد أنها حققت مبيعات تبلغ حوالي 3,235 مليون ريال خلال الربع الأول من عام 2016 وبلغ صافي ربحها حوالي 895 مليون ريال ويمكن استعراض أدائها من خلال الجدول المرفق

إجمالي الدخل

حقق القطاع ككل هامش إجمالي دخل عند 35.6% من إيرادات الربع واحتل البحري أعلى هامش إجمالي دخل عند 38.6% في حين أن الجماعي قد حقق أدنى هامش إجمالي دخل عند 13.9% من إيرادات الربع.

الدخل التشغيلي

حقق القطاع ككل هامش دخل تشغيلي عند 31.1% من إيرادات الربع واحتل البحري أعلى هامش للدخل التشغيلي عند 36.7% في حين أن الجماعي حقق أدنى هامش دخل تشغيلي عند 2.2% من إيرادات الربع.

صافي الدخل

حقق القطاع ككل هامش صافي دخل عند 28.4% من إيرادات الربع واحتل البحري أعلى هامش صافي دخل عند 31.6% في حين أن الجماعي قد حقق أدنى هامش صافي دخل عند 10.1% من إيرادات الربع.

ربحية السهم خلال الربع الأول

حققت شركات القطاع ككل ربح للسهم الواحد يبلغ 1.17 ريال خلال الربع الأول 2016م، وقد حقق البحري أعلى ربحية للسهم عند 1.55 ريال في حين أن الجماعي قد حقق أدنى ربحية للسهم عند 0.20 ريال للسهم.

العائد على حقوق المساهمين

حققت شركات القطاع ككل عائد على حقوق المساهمين بداية السنة عند 6.1%، وقد احتلت الخدمات الأرضية أعلى عائد على حقوق المساهمين بداية السنة عند 7.2% في حين أن الجماعي قد حقق أدنى عائد على حقوق المساهمين بداية السنة عند 1.6%، والرسم البياني يقارن العائد على حقوق المساهمين بداية السنة للشركات.

قيمة السهم الدفترية

تبلغ القيمة الدفترية للسهم الواحد بقطاع النقل بنهاية مارس 2016م 20.05 ريال للسهم، وبلغت قيمة سهم البحري الدفترية 25.13 ريالاً كأعلى شركة في حين أن القيمة الدفترية لسهم الجماعي تبلغ 12.29 ريالاً كأقل شركة بالقطاع.

خلال افتتاحه منتدى النقل البري

أمير الشرقية: تطوير النقل يعزز مكانة المملكة في القارات الثلاث

أكد أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أن مخرجات منتدى النقل البري، ستكون قيمة مضافة تدعم منظومة النقل، وتعزز مكانة المملكة كمنصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث، وفق توجيهات القيادة الحكيمة، ودعمها المتواصل لقطاع النقل بما سيهم في خدمة أفضل للمواطنين.

وأشار في افتتاح منتدى النقل البري أمس (الأربعاء) إلى حرص حكومة المملكة على توفير قطاع نقل متكامل ومتطور، يشمل جميع الأنماط الذكية لمواكبة الاحتياجات المستقبلية، بما يتماشى ورؤية 2030، وذلك للمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية على المستويين المحلي والدولي، وفي الوقت نفسه تأخذ بعين الاعتبار السلامة البشرية والبيئية.

ولفت إلى أن من شأن هذه المنتديات التي تجمع القطاعين العام والخاص والمختصين والمهتمين تحت سقف واحد، القفز بقطاع النقل في المنطقة الشرقية إلى مزيدٍ من التقدم والازدهار، بناءً على أسس علمية قوامها البحث والدراسة. موضحاً أن أهمية المنتدى تأتي من تزامنه مع «انطلاق رؤية 2030، التي تركز على كافة مكامن القوة التي نمتلكها في جميع المجالات، ومنها قطاع النقل.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشرقية عبدالرحمن بن صالح العطيشان إن قطاع النقل البري قطاع يُمُثِّل ركيزة أساسية في رؤية المملكة 2030، لما له من انعكاسات إيجابية على مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها العديد من القطاعات الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

وأوضح أن العقود الماضية شهدت تطوراً كبيراً فيما يتعلق بالبنية التحتية لقطاع النقل، بإيجاد شبكة حديثة لأنظمة النقل سواء البرية منها أو الجوية أو البحرية، تتميز بالفعالية والكفاءة وترتبط بين مناطق المملكة مترامية الأطراف ومتعددة الخصائص والسمات. فالنقل البري على وجهه الخصوص، يقارب حجم استثماراته في المملكة الـ120 مليار ريال، ويستوعب ما لا يقل عن 560 ألف شاحنة تنمو بمعدل 8.4 % سنوياً. وعلى رغم ذلك، فإن المتغيرات والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية نحو المستقبل، تطرح تحديات متجددة، على قطاع النقل مواجهتها والتعاطي معها بما يضمن استمراره في التطور والنمو.



في المقابل أبان رئيس لجنة النقل البري بغرفة الشرقية بندر الجابري أن صناعة النقل، هي الركيزة الرئيسية التي تركز عليها البرامج التنموية للدولة، نظرًا لما لها من أهمية ودور كبير وتأثير واضح على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث إن تقدم الدول يمكن قياسه بتقدم وسائل النقل فيها. كما أنه في ظل التطلعات الاقتصادية، لرؤية المملكة 2030، أصبح قطاع النقل البري وتطوير وسائله المتعددة ضرورة ملحة ومطلبًا تنمويًا لا غنى عنه، لما تتميز به مملكتنا من موقع إستراتيجي على خارطة العالم.

وتابع: وقد كانت المملكة من الدول التي بدأت مبكرًا بتطوير الطرق البرية بين مناطقها المترامية، بأطوال طرق بلغت 64 ألف كيلو متر، يُنقل عبرها أكثر من 18 مليون طن يوميًا على أكثر من 560 ألف شاحنة، وينقل عبرها كذلك قرابة المليون و200 ألف طالب وطالبة على متن أكثر من 24 ألف حافلة مدرسية، فضلاً عن استيعاب القطاع لأكثر من 118 ألف سعودي يعملون فيه.

كما أشار إلى ارتفاع إجمالي مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي بحسب الإحصاءات الرسمية، إلى قرابة الـ 6% في عام 2014، ومساهمة النقل البري وحده إلى نحو 2%، وأن هناك توقعات مع انطلاق رؤية المملكة 2030، بما تتضمنه من تطلعات صناعية وتجارية وخدمات لوجستية كبرى، بأن تصل هذه النسبة إلى أكثر من 10%، مضيفًا أن تحسين أداء قطاع النقل البري في المملكة وفقًا لرؤية 2030، يحتاج العمل وفق إستراتيجية متضمنة إصلاحات سريعة، بدءًا بتحديث اللائحة التنظيمية لقطاع النقل البري في وزارة النقل، مرورًا بتحقيق التعاون بين وزارتي النقل والتجارة والاستثمار، للحد من إشكالية التستر التجاري في قطاع النقل، وانتهاءً بضخ المزيد من البرامج التطويرية ذات الأنظمة الذكية.

الليموزين.. وموسوعة «غينيس»!

«النقل» و«العمل» و«الداخلية» و«هدف» يطلقون مشروع توطين سيارات الأجرة.. تصريح عام 2014.

وزارة النقل تبدأ التنفيذ العام المقبل منع سيارات «الليموزين» من التجول في المدن.. تصريح عام 2015.

وزارة النقل تفرض 5000 ريال غرامة على الليموزين المتجول.. و500 لعدم تشغيل العداد.. تصريح عام 2014

وزارة النقل تسحب تراخيص الليموزين المخالفة لـ«العداد».. تصريح عام 2016

وزارة النقل: 700 ريال غرامة على سائقي الأجرة المدخنين.. تصريح عام 2012

الغرفة التجارية في الرياض: دمج شركات «الليموزين» في شركة واحدة برأسمال قدره مليار ريال.. تصريح عام 2014

بحثت من خلال «غوغل» عن الليموزين ولغزه وأكاد أجزم أن «الليموزين» لدينا بإمكانه الدخول لموسوعة «غينيس» بكثرة القرارات والتنظيمات التي صدرت بحقه ومع هذا لم يتم تنفيذ قرار واحد في حقه!!

يا ترى ماهو السر من وراء ذلك!!

لك أن تتخيل عدد الشركات العاملة في مجال الأجرة «الليموزين» تبلغ (773) شركة ومؤسسة تمتلك نحو (47) ألف سيارة تقوم بـ15 مليون مشوار يوميا وتطوف مدننا على مدار الساعة، فيا ترى كم نسبة الحوادث والتلوث وهدر الطاقة وازدحام الطرق وتشويه الشوارع بسيارات تفتقد الحد الأدنى من السلامة.

خدمة الليموزين لدينا قد تصلح لأي شي إلا أن تكون سيارة أجرة، فلا حالة السيارة ونظافتها يسمح ولا تأهيل السائق وتعامله مع الركاب يصلح، ناهيك عن «المكاسر» بين الركاب والسائق حول التسعيرة في غياب التسعيرة الموحدة والعداد!!

ما الذي يمنع من إيجاد آليات فاعلة كتفعيل عداد التعرف وتوفير مواقف خاصة لسيارات الليموزين وإدخال نظام التتبع بالاتصالات اللاسلكية؟

منظر سيارات الليموزين وهي تجوب شوارعنا لا يمكن أن تراه في أشد الدول تخلفا إضافة إلى كثرة الحوادث المرورية التي يشترك فيها الليموزين.

وإذا كان هناك صعوبة «لتطويع» الليموزين لتنفيذ القرارات الصادرة بحقه ولسبب لا نعلمه وإحقا للمثل القائل «حتى لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم»، فلم لا نبادر بدمج شركات الليموزين بشركة واحدة أسوة ببنك البلاد والذي هو في الأساس دمج لمؤسسات الصيرفة والذي فعلا أثبت نجاح الفكرة، ويكون فيها ملاك السيارات أعضاء مؤسسين في هذه الشركة.

وتتولى شركة استشارية متخصصة عمليات تقدير وتثمين تلك الأصول والممتلكات على ضوء البيانات التي تقدمها الشركة الراغبة في الاندماج.

كما تعطى لهذه الشركة امتياز نقل المطارات والنقل الحكومي لمدة يتفق عليها، كما يتم تحسين وضع السائقين بدخل مناسب وبدل علاج وسكن واستحقاق ملكية لعدد معين من أسهم هذه الشركة وتكون مستحقة بعد مضي عشر سنوات لضمان الديمومة وتحسن أداء السائق لأنه سيصبح شريك في هذه الشركة.

تغريدة:

في كل مدن العالم الراكب يبحث عن تاكسي... عندنا التاكسي يبحث عن راكب!!

دراسة: النقل الذكي يقلل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية

أوصت دراسة حديثة بسرعة تطبيق أنظمة النقل الذكية في المملكة تماشيًا مع التوجُّه العالمي في هذا المجال، وذلك على جميع مستويات الدولة والأقاليم، وكل مدينة.

وقدمت الدراسة الصادرة من مركز الدراسات والبحوث بغرفة الشرقية توصيات خاصة بوزارة النقل من خلال إعداد برامج وحملات توعوية بأهمية النقل الذكي بالنسبة للاقتصاد المستدام، ورسم خطة هيكلية للنقل البري بالمملكة والمشكلات التي يعانيها، ووضع خطة استراتيجية لتطبيق النقل الذكي، إلى جانب العمل لتطبيقه على مراحل؛ ليكون في البداية بالمدن الثلاث الكبرى: الرياض، جدة والدمام، تمهيداً لتعميم التجربة، وتدريب وابتعاث كوادر فنية متخصصة في الإدارة الذكية وهندسة المرور.

وقدمت الدراسة أيضاً توصيات خاصة بالجهات الحكومية الأخرى؛ إذ ينبغي على وزارة التجارة والاستثمار بالتعاون مع وزارة المالية تقديم دعم مالي لشركات النقل لتحفيزها على تبني النقل الذكي، كما ينبغي على الجهات الحكومية المعنية استكمال الأطر القانونية المتعلقة بهذا النظام، فيما تتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط إعداد خطة استراتيجية لتطبيق أنظمة النقل الذكية خلال سنوات خطة التنمية العاشرة.

وأشارت التوصيات إلى أهمية قيام بلدية الدمام بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بإنشاء بنك معلومات حول بيانات الطرق في مدينة الدمام، وتحديد أولويات المدينة في مجالات النقل الذكي، ووضع خطة استراتيجية له، ومتابعة وتوثيق تنفيذ تطبيقاته في المدينة ذاتها.

وأبرزت الدراسة، ضرورة تشجيع الاستثمار في المشاريع المرتبطة بالنقل الذكي، وتنظيم ورش عمل ولقاءات موسعة خاصة بتوعية رجال الأعمال بأهمية الاستثمار في هذا القطاع، مستندة إلى نتائج عدة من تطبيقه في مجموعة من الدول؛ إذ تفيد التجارب بأن تطبيقات النقل الذكي كانت استجابة للمشكلات المرورية الموجودة في المدن، كما حققت العديد من الآثار الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ يساهم تطبيقه في التقليل من حجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها حوادث الطرق، فضلاً عن تحسين السلامة والأمن على الطرق.

بحث الفرص المتاحة أمام المقاولين السعوديين بالمشاركة في المشروع

لجنة المقاولين بغرفة الرياض تتفقد نفق المسار الأخضر بمشروع قطار

الرياض

زار وفد من لجنة المقاولين بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض، الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بهدف الاطلاع على مكونات المشروع وعناصره، وسير العمل في تنفيذه، والعوائد المرجوة منه لمدينة الرياض وسكانها بمشيئة الله.

وخلال الزيارة، التقى الوفد برئاسة فهد بن محمد الحمادي رئيس لجنة المقاولين بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المهندس الوليد بن عبدالرحمن العكرش مدير مشروع قطار الرياض، حيث استمع الوفد إلى شرح عن المشروع ومكوناته وعناصره ودوره في إعادة تشكيل نمط الحياة في المدينة في النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن وظيفة المشروع في توفير خدمة تنقل حديثة وأمنة ومستدامة لمختلف سكان مدينة الرياض وزوارها، بما يتلاءم مع واقع المدينة وخصائصها، وبما يلبي متطلباتها القائمة والمتوقعة بمشيئة الله.

كما جرى خلال اللقاء، استعراض سبل الشراكة والتعاون بين المشروع ولجنة المقاولين، والفرص المتاحة أمام المقاولين السعوديين بالمشاركة في المشروع، وتناول أهمية توطيد الخبرة في قطاع المقاولات في المدينة، وتوثيق تجربة إنشاء المشروع الذي يتم تنفيذه عبر ثلاثة انتلافات عالمية هي انتلافات: (باكس وفاست والرياض نيوموبيليتي) جمعت لأول مرة في تاريخ مشاريع النقل العام، أكبر ثلاثة مصنعين للقطارات في العالم في مشروع واحد، وتتكون من نخبة الشركات العالمية في مجالات تصنيع القطارات والأعمال المدنية وحفر الأنفاق ونظم الاتصالات والتحكم والإدارة والتصميم.

كما قام وفد لجنة المقاولين بزيارة موقع آلة حفر الأنفاق «سنعة» التي تواصل أعمالها في حفر الجزء الشمالي من المسار الخامس (محور طريق الملك عبدالعزيز)، حيث استمع الوفد إلى شرح مفصل عن إجراءات الأمن والسلامة داخل الموقع، وارتدوا الأدوات والتجهيزات اللازمة وانتقلوا عبر مقطورة خاصة إلى داخل النفق، وشاهدوا مكوناته بعد الحفر، وما يشتمل عليه من قطع خرسانية محيطية بجداره تصنع عبر مصنع مجاورة ضمن المشروع، واطلعوا على تمديدات الخدمات العامة وأنظمة السلامة والتكييف، والسير الآلي الذي ينقل مخلفات الحفر إلى الخارج.

وفي نهاية النفق شاهدوا آلة الحفر العملاقة «سنعة» ومكوناتها ومعدات الضخمة، وتقنياتها الحديثة، ووظائفها المتعددة، التي تتجاوز مهمة حفر التربة ونقلها، إلى تبطين جدار النفق، وبناء جدار من قطع الخرسانة داخل النفق، دون أن تحدث أية اهتزازات أو ضجيج على سطح



الأرض، حيث استطاعت الآلة «سنعة» حفر ما يقارب خمسة كيلومترات من النفق، ولم يتبق لها سوى 250 متراً لتنتهي أعمال حفر النفق العميق في كامل المسار الأخضر بعد أن أنهت الآلة «ظفرة» أعمال حفر الجزء الجنوبي من نفق المسار.

في الجلسة الثانية من منتدى النقل البري

ألف فرصة وظيفية يوفرها النقل التعليمي في المملكة 32

استعرضت الجلسة الثانية من منتدى النقل البري ودوره في الاقتصاد الوطني، التي ترأسها خالد بن عبدالله البواردي، تجارب كل من شركة أرامكو السعودية، وشركة تطوير خدمات النقل التعليمي، والشركة السعودية للكهرباء في مجال النقل والدعم اللوجستي، مسلطة الضوء على أبرز معالم النجاح في هذا الجانب.

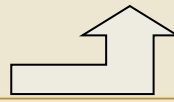
أرامكو السعودية

في الورقة الأولى استعرض مدير إدارة المبيعات المحلية والمساعدة اللوجيستية بشركة أرامكو السعودية المهندس خالد بن سالم الشمري انجازات الشركة في مجال نقل المنتجات البترولية.

وتحدث الشمري - في الجلسة الثانية من منتدى النقل البري ودوره في الاقتصاد الوطني - عن دور أرامكو السعودية في دعم قطاع النقل المحلي حيث اشار الى ان الشركة وقعت 72 عقدا لنقل المنتجات البترولية، وسط اجراءات واشترطات جديدة للسلامة، كما تسعى دائما من خلال عقودها الى إتاحة الفرص للسائقين السعوديين.

وقال الشمري: ان الشركة وفي اطار برنامجها للتحويل الى الألمنيوم في نقل المنتجات البترولية تمكنت من استبدال الصهاريج الحالية المصنعة من الحديد بأخرى من الألمنيوم، كما تعمل على تطبيق خطة التحويل التدريجي بالكامل، مشيرا الى ان البرنامج يسعى الى تحقيق عدة مميزات ابرزها: رفع مستوى السلامة في نقل المنتجات البترولية، والمحافظة على جودة المنتج، وخفض التكاليف التشغيلية للناقل، وتوطين صناعة الألومينيوم، وخفض عدد الشاحنات على الطرق ومحطات أرامكو السعودية، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وتحسين المظهر العام للنقل البترولي في المملكة.

وحول برنامج تأهيل السائقين اشار الشمري الى ان أرامكو السعودية تهتم بتأهيل السائقين التأهيل المناسب والمتطور من خلال الشراكة مع المعهد الوطني للتدريب الصناعي بالأحساء (NITI) الذي يخضعهم الى برنامج تدريبي عملي ونظري لمدة 5 أيام يتناول عمليات تشغيل ونقل المنتجات البترولية، وفحص الصهاريج، والقيادة في الظروف المختلفة والطوارئ، واجتياز الاختبار العملي.



شركة تطوير

من جانبه، توقع مشارك تطوير الأعمال بشركة تطوير لخدمات النقل التعليمي، عبدالعزيز بن محمد الفدا، أن يسهم النقل التعليمي بحسب المؤشرات المستقبلية في استحداث نحو 32 ألف وظيفة جديدة للمواطنين، مؤكداً أنه يوفر الآن نحو 28 ألف وظيفة مستدامة للسعوديين ما بين سائقين ومشرفين ومراقبين.

وقال الفدا: إن شركة تطوير أسهمت في تطوير خدماتها الإلكترونية لأجل رفع وتحسين مستوى جودة الخدمة المقدمة، وذلك ضمن السعي للاستفادة من التقنيات الحديثة وتسهيل وضمان جودة العمل، مشيراً إلى أنه تم التكامل مع نظام «نور» الوزاري، حيث إمكانية التقديم على الخدمة وتقييمها ومتابعة أداء المتعهد، وغيرها من الميزات الأخرى، فضلاً عن إطلاق تطبيق إلكتروني على الأجهزة الذكية، الذي يُسهل عملية تقديم الملاحظات ومتابعة الأخبار والفعاليات وتوفير قنوات التواصل مع الشركة، لافتاً إلى أن الشركة فرضت على متعهدي خدمة النقل المدرسي هوية موحدة للحافلات باشتراطات فنية ومستوى عال من السلامة التي تمثل خطوة في رفع مستوى الخدمة المقدمة بالحافلات.

السعودية للكهرباء

فيما استعرض من جانبه، رئيس قطاع النقل بالشركة السعودية للكهرباء، المهندس فتحي بن علي العوامي، تجربة الشركة السعودية للكهرباء في دعم قطاع النقل، قائلاً: إن الشركة أنشأت قطاعاً منفرداً يختص بمهمة النقل، الذي يقوم بتوفير أسطول من السيارات والمعدات التخصصية المطلوبة لتنفيذ جميع أعمال الشركة.

وقال العوامي: إن الاستراتيجية التي يعمل بها قطاع النقل في شركة الكهرباء انطلقت من ضرورة تطابق مواصفات الأسطول مع تعليمات الجهات المعنية بالنقل، والعمل كذلك وفقاً لمعايير الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، وتطبيق أعلى معايير القيادة الآمنة والسلامة التشغيلية، فضلاً عن توفير أحدث الأنظمة الآلية المتخصصة في هذا المجال، وكذلك تطبيق الأساليب العلمية في الإدارة والتشغيل وصولاً إلى الاستخدام الأمثل للأسطول.

وتابع: إن القطاع منذ تدشينه وهو يستخدم التكنولوجيا الحديثة للمساعدة في إحكام المتابعة والتشغيل للأسطول، كنظامي تتبع المركبات والشاحنات، كما يطبق فكرة نقل «المواد الدوار»، التي تقلل التكاليف التشغيلية، فضلاً عن تنسيقه مع أرامكو السعودية للتأكد من مطابقة شاحنات نقل الوقود وسائقها لتعليمات السلامة.